اقتصاد

ربط كهربائي بين العراق وتركيا

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية، أمس الجمعة، إنجاز خطة الربط الكهربائي مع تركيا بشكل كامل، عبر إقليم كردستان، مؤكدة أنّ توريد الطاقة سيكون حسب حاجة البلاد.

يجري ذلك في وقت تسعى الوزارة العراقية لحل مشكلة الكهرباء الخانقة وانقطاع التيار عن المواطنين، والذي يتسبب دائماً بغضب الشارع والخروج بتظاهرات شعبية تندد بالحكومة، ووضعت الوزارة أخيراً خطة خمسية لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد، للوصول إلى حدود تجاوز أزمة تجهيز المواطنين، بحسب ما أعلنته.

المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أحمد موسى، قال إنّ «الوزارة أنجزت الربط مع الجانب التركي عن طريق إقليم كردستان عبر الخطوط 132 و400 بالكامل»، مبيّناً، في تصريح لوكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، أنه «لم يتبق سوى الاتفاق على كميات الطاقة المنقولة وسعر التعريفة».

وأضاف أنّ «الربط الآن جاهز وبانتظار التشغيل حسب احتياج العراق من الطاقة، وأنّ الربط لا يعني استيراد الطاقة فقط، وإنما لتحقيق الاستقرار للشبكة الكهربائية، وهذا يندرج ضمن خطط الوزارة لتنويع مصادر الطاقة»، مشيراً إلى أنّ «هناك خططاً طموحة لدى وزارة النفط لاستثمار وتأهيل حقول الغاز، والاستفادة من الغاز في تزويد المحطات الكهربائية بدلاً من إحراقه، سيما وأن الحاجة حالياً ما زالت حاكمة لاستيراد الغاز».

وأكد أنّ الوزارة ستدفع للجانب الإيراني جميع الفواتير عن قيمة الغاز المجهز، رغم انحسار الإطلاقات من قبل إيران»، موضحاً أنّ «انحسار الإطلاقات للغاز الإيراني كبير، حيث يفترض أن تكون الكميات الموردة 50 مليون متر مكعب باليوم الواحد، إلا أنها انحسرت إلى 8 ملايين ونصف مليون متر مكعب في اليوم، مما شكل خسارة كبيرة للمنظومة الكهربائية».

وفي مطلع العام 2020 بدأ العراق بتنفيذ خطة الربط الكهربائي مع تركيا، عبر إقليم كردستان، في إطار المساعي للتخفيف من أزمة توفير الطاقة الكهربائية.

وأول من أمس، زار وزير الكهرباء العراقي عادل كريم، إقليم كردستان والتقى بوزير كهرباء الإقليم كمال محمد، وبحث معه ملف الربط الكهربائي مع تركيا، وملف توريد الطاقة الكهربائية للبلاد، وأكد أنّ «الوزارة تبذل جهوداً لوضع معالجات وحلول لأزمة توفير الطاقة الكهربائية في البلاد، وإنهاء المشاكل التي تواجه القطاع».

عضو لجنة النزاهة في البرلمان العراقي المنحل، كاظم الشمري، شدد على أهمية وضع الخطط المدروسة لتطوير قطاع الطاقة الكهربائية في البلاد، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أنّ «الفساد داخل الوزارة يمثل أكبر التحديات التي تواجه خطوات تطوير القطاع، الأمر الذي يتطلب العمل على إنهائه». وكشفت وزارة الكهرباء العراقية في وقت سابق عن وجود خطة للبدء بإنتاج الطاقة المتجددة التي تتولد من الطاقة الشمسية والرياح، مشيرة إلى أنّ طموحها هو الوصول إلى إنتاج أكثر من 7 آلاف ميغاواط من الطاقة المتجددة.

وتشكو الوزارة من تعطيل الكثير من مشاريعها، وعدم تنفيذها الخطط الموضوعة لتطوير الطاقة بشكل كامل، بسبب عدم وجود التخصيصات المالية الكافية.

(Getty)

خطة بكلفة قياسية لتحفيز الاقتصاد الياباني

أعلن رئيس الوزراء الياباني، فوميو كيشيدا، أمس الجمعة، عن حزمة جديدة لتحفيز ثالث أكبر اقتصاد في العالم بكلفة قياسية تبلغ 490 مليار دولار، في وقت يسعى فيه لتعزيز تعافي البلاد من الوباء. وأفاد كيشيدا أن الخطة البالغ قدرها 56 تريليون ين، وهي الثالثة منذ بدأت أزمة كوفيد العام الماضي، «كافية لمنح شعور بالأمان والأمل للشعب الياباني». وسيشمل الإنفاق مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك دفعات نقدية للعائلات التي تضم أطفالا تحت سن الثامنة عشرة ويبلغ دخلها الحد الأدنى المنصوص عليه، إلى جانب زيادات لأجور الممرضين والعاملين في مجال الرعاية. وتأتي خطط الإنفاق الكبيرة بعدما انكمش اقتصاد اليابان أكثر من المتوقع بكثير في الربع الثاني من العام، في وقت كافح فيه قادة البلاد لتجاوز أزمة تفشي الوباء عبر فرض قيود في طوكيو وغيرها.

صندوق النقد يتوقع نمو الاقتصاد الأردني 2%

عمّان ـ **العربي الجديد**

توقع صندوق النقد الدولي، أن يصل إجمالي مدفوعاته للأردن للفترة 2020-2024، بما في ذلك المبلغ المسحوب بموجب «أداة التمويل السريع»، إلى نحو 1,95 مليار دولار.

وأضاف، في ختام مناقشة بعثته مع الحكومة بشأن مراجعة الأداء الثالثة حول برنامج الإصلاح الاقتصادي، أنه من المتوقع صرف 329 مليون وحدة حقوق سحب خاصة؛ أي نحو 469 مليون دولار أميركي، تمثل نصيب الأردن من التوزيع العام الذي أجراه صندوق النقد الدولي لمخصصات حقوق السحب الخاصة في آب/ أغسطس 2021. وتابع، في بيان أمس أن «توفير الدعم القوي بشروط ميسرة من المانحين ما زال مطلبا بالغ الأهمية، وخاصة في ظل امتداد آثار الجائحة لفترة أطول». وقال رئيس بعثة الصندوق، علي عباس، إنه من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي حوالي 2% في عام 2021، غير أن الاقتصاد ما زال يعاني من مكامن ضعف ملموس، تتمثل في استمرار البطالة المرتفعة، ولا سيما بين الشباب.

ولفت إلى أن ضعف الطلب، فضلا على تأخر انتقال ارتفاع أسعار السلع الأولية العالمية إلى الأسواق المحلية، أدى إلى كبح معدل التضخم عند مستوى 1,8% على أساس سنوي في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول 2021. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى نحو 9,5% من الناتج في عام 2021 بسبب ارتفاع أسعار استيراد الوقود وزيادة واردات السلع الوسيطة ويتوقع أن ينخفض إلى أقل من 5% خلال عام 2022. وأشار صندوق النقد إلى أن استراتيجية المالية العامة ستركز على توسيع الوعاء الضريبي من خلال مواصلة الجهود لمعالجة التهرب الضريبي وسد الثغرات الضريبية، وإقرار قانون يوحد الإدارة الضريبية والجمركية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تحت مظلة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك الأردنية؛ وإدراج قواعد مكان فرض الضريبة ضمن قانون الضريبة العامة على المبيعات»، بحسب البيان.

وأعلن وزير المالية الأردني، محمد العسعس، في بيان صحافي أمس الجمعة، إنه تم التوصل بنجاح إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي في خطوة تؤكد على الاستقرار المالي والاقتصادي في الأردن وتعزز الثقة في قدرة بلاده على تحقيق التعافي وتجاوز التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على الاقتصاد الأردني.

أخبار

الجزائر: 4 مليارات دولار صادرات غير نفطية

أعلن رئيس الوزراء الجزائري، أيمن بن عبد الرحمن، أن صادرات بلاده غير النفطية بلغت 4 مليارات دولار مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري لأول مرة في تاريخ البلاد.

جاء ذلك خلال عرض بن عبد الرحمن لمشروع قانون الموازنة

العامة لسنة 2022 على لجنة المالية والميزانية بمجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) تابعته الأناضول.

وقال بن عبد الرحمن، الذي يتولّى أيضاً حقيبة المالية، إنّ «الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بلغت 4 مليارات دولار منذ بداية العام الجاري وحتى الأسبوع الماضي». وبلغت الصادرات 2,2 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى بنهاية من السنة الجارية، بحسب المسؤول الجزائري. وتعتبر هذه القيمة هي الأعلى في تاريخ الجزائر، التي يعاني اقتصادها تبعية مفرطة لإيرادات المحروقات (نفط وغاز)، إذ تمثل نحو 93 بالمائة من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي.

1,2% من الشركات قدّمت إفصاحات عن المخاطر المناخية

أفادت مجموعة أرابيسك لإدارة الأبحاث والاستثمارات في المجالات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بأن ما يزيد قليلاً عن واحد في المائة فقط من 5000 شركة كبرى على مستوى العالم يقدّم إفصاحات جوهرية عن المخاطر المناخية التي تواجهها، في حين أن أكثر من نصف هذه الشركات لا يقدم أي إفصاحات.

وأشارت بيانات من المجموعة إلى أنه لم يقدم سوى 1,2 في المائة من الشركات التي قامت بتحليلها، ومعظمها شركات كبيرة مدرجة في البورصات، تقارير بشأن جميع التوصيات الإحدى عشرة لفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ في عام 2019.

ارتفاع تكاليف المواد الخام في كوريا الجنوبية

أظهر استطلاع للرأي أمس الجمعة أن ارتفاع تكاليف المواد الخام الدولية من المتوقع أن يؤدي إلى تراجع ربحية المصدرين الكوريين الجنوبيين ويتسبب في ارتفاع أسعار المنتجات في المستقبل.

أظهر الاستطلاع الذي شمل 100 مصدر رئيسي، والذي أجراه معهد البحوث الاقتصادية الكوري (KERI) أن 83% من المستجيبين قالوا إن ارتفاع تكاليف المواد الخام له تأثير سلبي عليهم. أجاب 12% فقط بأنهم لم يتأثروا، بينما قال الـ5% الباقون إن ارتفاع تكاليف المواد الخام كان له تأثير إيجابي.

وأجابت ما يقرب من 84% من الشركات التي شملها الاستطلاع بأن ارتفاع تكاليف المواد أدى إلى انخفاض هامش التشغيل، أو نسبة الأرباح التشغيلية إلى المبيعات، هذا العام من عام 2020.

اقتصاد الناس

تونس: مخاوف من اقتطاعات جديدة للأجور

يخشى التونسيون أن تكون جيوبهم مصدراً لتمويل الموازنة بفرض ضرائب جديدة على الدخول أو إقرار مساهمات ظرفية لتعبئة الموارد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يترقب التونسيون ملامح مشروع قانون الموازنة للعام المقبل 2022، وسط مخاوف من إقرار اقتطاعات جديدة من أجور الموظفين لفائدة الموازنة أو فرض ضرائب إضافية على الرواتب، بعد تلميحات السلطة إلى «إشراك كل المواطنين داخل تونس وخارجها» في تجاوز الأزمة التي تمر بها البلاد وإيجاد التوازنات المالية المنشودة.

وفي ظل غياب خارطة الطريق الاقتصادية لحكومة تجلاء بودن، وعدم الكشف عن بنود قانون الموازنة القادم، يخشى التونسيون أن تكون جيوبهم مصدراً لتمويل الموازنة بفرض ضرائب جديدة على الدخول أو إقرار مساهمات ظرفية لتعبئة الموارد.

ضغوط مالية

وتتفاقم الضغوط المالية بسبب استمرار أزمة التمويل الحكومية، لتعلن الحكومة أخيراً عن استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي يشترط إصلاحات ذات تكلفة اجتماعية، وفق ترجيحات خبراء الاقتصاد. ويمثل الاقتطاع من الرواتب في شكل مساهمات ظرفية أو بفرض ضرائب على الدخل من الآليات التقليدية لتعبئة الموارد التي لجأت لها الحكومات التونسية، رغم ممانعة الأطراف الاجتماعية ورفض التونسيين لهذه الإجراءات.

أسوأ أزمة اقتصادية

اظهرت وثيقة ان تونس خفضت توقعاتها لنمو الناتج المحلي الاجمالي للعام 2021 الى 2,6 بالمائة، من تقديرات سابقة بلغت اربعة بالمائة. وتواجه تونس اسوا ازمة اقتصادية بعدما انكمش الاقتصاد 8,8 بالمائة العام الماضي في حين وصل عجز الميزانية الى مستوى قياسي عند 11,4 بالمائة. وحسب «رويترز»، اظهرت الوثيقة ان احدث التوقعات للعجز في الموازنة العامة تشير الى انه سيصل الى 8,3 بالمائة في 2021، ارتفاعا من تقديرات سابقة عند 6,6 بالمائة.

وأكد الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي، إن الرئيس سعيد وعد التونسيين في 25 يوليو/ تموز الماضي بتحسين قدراتهم المعيشية، بينما هناك مخاوف من قرارات تزيد من الضغوط الضريبية على الأجراء (العمال) او اقتطاعات من الرواتب ستكون لها كلفة سياسية وستحط من شعبيته.

وأكد الشكندالي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «حكومة بودن لا تزال في مرحلة جسّ النبض وهو ما يفسّر حالة التخبط بسحب النسخة الأولية المسربة من قانون موازنة 2022»، مرجحا ان تلجأ الحكومة إلى تمرير قانون موازنة «بلا ملامح» في انتظار استكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي لن يوقّع أي اتفاق مع تونس دون الحصول على ضمانات واسعة بتوافق كافة الأطراف على الإصلاحات المطلوبة، مؤكدا أن مراجعة النظام الضريبي والحد من كتلة الأجور سيكونان من بين بنود الإصلاح.

وفسّر الشكندالي تلميحات الرئيس التونسي بمشاركة المواطنين في تعبئة الموارد بدعوتهم إلى المساهمة في الاكتتاب الوطني لتوفير موارد إضافية لفائدة موازنة العام الحالي، معتبرا أن السلطة تتجنّب في الوقت الحالي أي قرارات قد تطيح شعبيتها سيما بعد فشل مساعي كبح الأسعار ومكافحة المحتكرين بحسب قوله.

> الحكومة تستأنف مفاوضات الاقتراض من صندوق النقد

مفاوضات جديدة

في المقابل بدأت النقابات العمالية، التعبئة من أجل تحضير الدخول في مفاوضات جديدة مع حكومة بودن بشأن الزيادة في الأجور وإصلاح المؤسسات الحكومية، عقب لقاء رسمي بين الطرفين جرى يوم 15 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، انتهى بتعهد الحكومة بتطبيق سريع لـ27 اتفاقية زيادة أجور قطاعية معلقة، وتسوية وضعية نحو 31 ألف من عمال الحضائر الذين يعملون بعقود هشة.

ويمثل الحفاظ على مكتسبات العمال وتطبيق الاتفاقات المبرمة سابقا مع الحكومة العناوين البارزة للقاء المرتقب بين المكتب التنفيذي لاتحاد الشغل ورئيسة الحكومة.

وعلّق المتحدث الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل سامي علي الطاهري، على طلب الرئيس سعيد تنفيذ سياسة تقشفية ومساهمة المواطنين في تعبئة الموارد بتدوينة على حسابه الرسمي على «فيسبوك» أخيراً، قال فيها «يطلبون من العمّال التضحية رغم أن العمال يؤدون واجباتهم، ويريتون على أكتاف المتهربين وهم لا يؤدون واجباتهم فضلا على أنهم لا يضحون».

وتابع بتدوينة ثانية كتب فيها «عبارات التقشّف ومساهمة التونسيين في الميزانية لا تختلف عن مضمون مصطلحات التضحية والإجراءات الموجعة والمؤلمة إلا في جدة اللّفظ... أما النتيجة فواحدة وهي أن الأجراء (العمال) هم من يدفع الفاتورة».

كذلك أطلق تونسيون على صفحات التواصل الاجتماعي تغريدات تطالب بالكف عن الاقتطاعات من رواتبهم داعين الحكومة إلى إنهاء الحسم بنسبة 1% الذي جرى تنفيذه منذ سنة 2019، بعد أن قالت حكومة رئيس الوزراء الأسبق يوسف الشاهد حينها إن هذا الخصم سيكون ظرفيا لمدة سنة واحدة لتوفير موارد لفائدة صناديق المعاشات.

غير أن الحسم الظرفي لا يزال مستمرا وتحول إلى اقتطاع دائم، ما يزيد من انشغال التونسيين بنوايا بما تنوي الحكومة فعله مستقبلا، تزامنا مع استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

الفرصة الأخيرة

واعتبر الخبير المالي، أرام بالحاج، في حديث مع «العربي الجديد» أن الاتفاق الجديد المزمع إبرامه يُعتبر آخر فرصة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في تونس، مضيفا أن إنجاح الإصلاح الاقتصادي سيكون مرتبطا بطريقة استعمال الموارد المالية المقدمة كما بقية الموارد المتأتية من المانحين والأسواق بعد إمضاء الاتفاق مع صندوق النقد.

وقال إن إمكان تونس الحصول على ما يقارب 3,2 مليارات دولار، مقابل اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي حول برنامج إصلاحات واقعي يمتد لأربع سنوات. وأعلنت السلطات التونسية أخيراً استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج تعاون مالي جديد، وذلك عقب اجتماعات تمهيدية جمعت مسؤولين من الحكومة ووفد من صندوق النقد. وجاء الإعلان الرسمي، في بيان للبنك المركزي التونسي، على موقعه الرسمي أكد فيه «استئناف المناقشات الفنية مع صندوق النقد»، وذلك بعد أن توقفت في الأشهر الأخيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي.

وكشف قانون الموازنة التعديلي الذي نشرته الحكومة مؤخرا بالجريدة الرسمية عن مراجعة شاملة لكافة المؤشرات الاقتصادية للعام الحالي، حيث توسع العجز في موازنة العام الحالي ليبلغ 9,7 مليارات دينار مقابل عجز متوقع بـ7 مليارات دينار في مشروع الرئيسي الذي أقره البرلمان المجمدة أعماله في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.

كما رفعت الحكومة مبلغ اعتمادات التعهد لنفقات الميزانية من 43,9 مليار دينار إلى 48,4 مليارا، فيما زادت موارد الاقتراض الداخلي من 5,5 مليارات دينار إلى 8,1 مليارات دينار، مقابل خفض موارد الاقتراض الخارجي من 13 مليار دينار إلى 12,1 مليار دينار، ورفع العدد الإجمالي لموظفي القطاع الحكومي من 644,8 ألفا إلى 661,7 ألفا.

بدائل لزيادة الموارد

وتواصل الحكومة البحث عن بدائل لزيادة الموارد الذاتية للدولة في موازنة عام 2022 حيث تناقش الوزارات والبنك المركزي إمكانية زيادة الضرائب الجمركية على 1335 سلعة.

وكشفت وثيقة حصلت عليها «العربي الجديد» أن الحكومة التونسية برئاسة نجلاء بودن، تعتزم زيادة الرسوم الجمركية على 1335 سلعة استهلاكية، لتصل إلى 50% بدلاً من 35% حالياً، الأمر الذي ينعكس مباشرة على أسعارها في الأسواق ويزيد من الضغوط المعيشية على المواطنين، وفق خبراء اقتصاد.

وتتضمن قائمة السلع المقترح زيادة الرسوم الجمركية عليها، مواد غذائية جاهزة، وأخرى قابلة للتحويل، إلى جانب تجهيزات منزلية وملابس وأثاث ومفروشات وأدوات مدرسية، ومواد أولية تهم قطاعات مصدرة، وأخرى تستعمل في القطاع السياحي والخدماتي.

تزايد الاعباء المعيشية يقلف الاسر التونسية (فتحي بلعيد/فرانس برس)

عزوف سكان القامشلي عن الملابس الشتوية

ادى الغلاء إلى تراجع حركة مبيعات الملابس الجاهزة وخاصة ملابس الأطفال في مدينة القامشلي، إذ اضطرت الاسر الى شراء الاقمشة و تفصيلها عند الخياطين بهدف تخفيف الاكلاف

عبد الرحمن **خضر**

حركة مبيعات الملابس الجاهزة وخاصة ملابس الأطفال، وهذا التراجع يندرج على أسواق الماركات وأسواق الصناعات المحلية، التي بدورها كانت ضحية لارتفاع أسعار المحروقات والتقنين الطويل للكهرباء وإغلاق الكثير من المصانع وهجرة الصناعيين.

تقول روزة محمد، وهي أم لأربعة أطفال، لـ«العربي الجديد»: «هذا العام لم أشتر لأطفالي ملابس جاهزة وذلك لأن أسعارها باتت غالية، وعندما نذهب إلى أي محل في مدينة القامشلي يحسب التاجر البضاعة بالدولار، ثم يبيعها للزبائن بالليرة السورية، وفي الوقت نفسه نستطيع طلب المواصفات التي نريدها من الخياطين، بينما الجاهزة لا يمكن تعديل مقاساتها».

وتضيف أن كلفة كسوة الطفل الواحد من الملابس التي يتمّ تفصيلها عند الخياطين لا تتجاوز 80 ألف ليرة (الدولار = 3500 ليرة)، بينما من الملابس الجاهزة يتجاوز ثمن القطعة الواحدة منها هذا المبلغ بكثير، ولا يتناسب مع قدرات العائلات، التي تعتمد في كثير من الأحيان على الزراعة أو حوالات أبنائها من الخارج.

يقول خالد أمين، وهو بائع أقمشة في مدينة القامشلي، لـ«العربي الجديد»: تشهد أسواق المدينة إقبالاً على شراء الملابس مرتين في العام، الأولى في بداية فصل الشتاء وهي الأهم، والثانية في مطلع فصل الصيف، لكن الإقبال هذا العام كان ضعيفاً بسبب غلاء الأسعار العائد إلى ارتفاع أسعار الوقود التي تعتمد عليها صناعة الأقمشة بشكل كبير، وبسبب تراجع إيرادات السكان في المنطقة التي تعتمد على الزراعة في هذا الوقت بالتحديد.

وحسب أمين، فإن الذي حافظ على استمرارية حركة السوق هي المنتجات الصينية رخيصة الثمن، التي لا تقارن بأسعار البضائع الأوروبية التي بات وجودها نادراً في أسواق المدينة، لكن الكثير من الخياطين باتوا يفضّلون الموديلات الأوروبية بأقمشة صينية، وهذا أصبح دارجاً في مدينة القامشلي وأريافها.

ويشير إلى أن هناك نوعاً آخر من الزبائن وهم الذين يرغبون بتقليد موديلات غير موجودة في السوق، ربّما رأوها في الإنترنت أو لدى أصدقاء لهم، فهنا يتمكّنون من الحصول على شيء شبيه بالمنتج الذي يرغبون به بثمن أقل وربّما بألوان مختلفة، وإضافات قد يعرضها عليهم الخياطون.

ويؤكد علي أن هذا الأمر لوحظ كثيراً في المناطق الريفية التي لا يرى سكانها مشكلة باقتناء ملابس تقليدية أو أخرى ترمز إلى القوميات الكردية والعربية والسريانية التي تنتشر في المنطقة، لكنّهم لم يستطيعوا التخلّي بشكل كامل عن الملابس الجاهزة الخاصة بالأطفال، وخاصة ملابس المدارس.

سليمان علي، وهو تاجر ملابس جاهزة في مدينة القامشلي، يقول لـ«العربي الجديد»: لقد تراجعت مبيعاتي من الملابس الشتوية مقارنة بالوقت نفسه من العام الفائت ما بين 35 و40% بالمئة، وذلك بسبب عزوف السكان عن الملابس الجاهزة ولجوئهم إلى الأقمشة التي يفصّلونها كما يرغبون عند الخياطين.

ارتفاع كبير في أسعار الملابس الجاهزة (فرانس برس)

أسعار الوقود تقفز لمستوى قياسي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

بلغت أسعار الوقود مستويات غير مسبوقة في المغرب، بعد خمس سنوات من التحرير، ما يؤثر على القدرة الشرائية للأسر، التي تواجه ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة في الفترة الأخيرة.

وتجاوز سعر السولار لأول مرة 10 دراهم، كي يصل إلى 10,20 دراهم، بينما قفز سعر البنزين إلى 12 درهما (الدولار = نحو 9,15 دراهم)، في وقت يتم ترقب أن ترتفع تلك الأسعار أكثر بفعل تداعيات السوق الدولية.

هذه الأسعار مسجلة في مدينة الدار البيضاء، حسب ما لاحظته «العربي الجديد» في الأيام الأخيرة، ما يعني أنها قد تتجاوز ذلك السقف في مدن أخرى عند أخذ تكلفة نقل الوقود إليها.

وتعتبر هذه المرة الأولى التي يتجاوز فيها سعر السولار واسع الاستهلاك سقف 10 دراهم في السوق المغربية، منذ اتخاذ قرار تحرير أسعار السولار والبنزين من قبل حكومة عبد الإله بنكيران السابقة في 2015. ويتجلى أن سعر السولار ارتفع بثلاثة مقارنة بما كان عليه في ذروة الحجز الصحي في مارس/ آذار من العام الماضي، عندما تراجع إلى حوالي 7 دراهم بفعل تراجع الطلب، علما أنه اقترب قبل انتشار الفيروس من 10 دراهم.

ويستفاد من تطور أسعار السلعتين منذ مستهل يناير/ كانون الثاني من العام الحالي، أن أسعار السولار والبنزين التي كانت في حدود 8,80 دراهم و9,60 دراهم، زادت في الأشهر العشرة والنصف الأخيرة بـ1,20 درهم و2,40 درهم.

ويبرر ارتفاع أسعار السولار إلى السوق الدولية التي يشتري منها الموزعون المغاربة الطلب المكرر بعد إغلاق المصفاة الوحيدة منذ ستة أعوام، حيث انتقل ذلك السعر من 417 دولارا للطن إلى أكثر من 700 دولار في الفترة الأخيرة، وهو ما يجد تفسيره في زيادة الطلب بفعل متطلبات الإنعاش الاقتصادي في الدول الغربية والمساعدة.

ودأبت شركات الوقود على تأكيد أن الأسعار في السوق المحلية تحدد على أساس سعر النفط المكرر والتأمين والنقل، ناهيك بالضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة التي تمثل 40 في المائة من مجمل السعر.

وكانت الحكومة السابقة قررت ضمان مخزون كاف من النفط المكرر، تحسبا لارتفاع الأسعار في السوق الدولية في ظل خطط الإقلاع الاقتصادي في العالم بعد أزمة كورونا.

ويعتبر مراقبون أن المغرب لم يتمكن من تكوين مخزون استراتيجي من الوقود عندما كانت الأسعار في العام الماضي بالنسبة للنفط المكرر في حدود 200 دولار، علما أن الحكومة كان قررت استعمال خزانات مصفاة شركة سامير من أجل بلوغ ذلك الهدف.

يرى منسق الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة المغربية للنفط، الحسين اليمني، أن الإفلات من تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، رهن انتشال تلك المصفاة من التصفية والإغلاق، وتعزيز المخزون الوطني من الطاقة النفطية.

ويتصور اليمني في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن عودة المصفاة من شأنها أن تحد من غلاء أسعار الوقود، مؤكدا أن واجب الحكومة يتمثل في الحفاظ على مجلس المنافسة غير مجد، حيث سيكون محدودا في الزمن ولن يكون له تأثير على القدرة الشرائية للأسر. وتفيد آخر بيانات صادرة عن مكتب الصرف الحكومي، بأن فاتورة مشتريات الطاقة زادت في الأشهر التسعة الماضية بنسبة 36,8 في المائة، لتصل إلى 5,5 مليارات دولار، علما أن المملكة تستورد حوالي 94 في المائة من حاجياته من الطاقة.

وأثير موضوع تحرير الوقود في الفترة الأخيرة، حيث اعتبر رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بوانو، أن القرار الذي اتخذته حكومة رئيس الوزراء السابق عبد الإله بنكيران، كان الهدف منه الحفاظ على مالية الدولة، في إشارة إلى العجز في الموازنة، الذي كان ينظر إليه الدعم على أنه مساهم فيه.

وذهب بوانو في سياق النقاش حول ارتفاع أسعار الوقود إلى أن سبب ذلك هو الربح «غير الأخلاقي» لشركات الوقود التي يرى أن أرباحها تضاعفت، مبدياً على توصية التقرير البرلماني الذي سبق أن أوصى بتسقيف أسعار السولار والبنزين، وهو ما اعتبره مجلس المنافسة غير مجد، حيث سيكون محدودا في الزمن ولن يكون له تأثير على القدرة الشرائية للأسر.

سورية

المغرب

بروفايل

أصبحت لائل بريندرد منافسة بقوة لجيرومي باول على منصب رئاسة البنك الفيدرالي، وحسب مراقبين، فمن الواضح أنه سيكون هناك «سباق خيل متقارب»، وفق التعبير الإنكليزي الشهير، بعد أن أمضت أكثر من سبع سنوات في العمل بجوار باول

(فرانس برس)

لائل بريندرد

واشنطن ـ **شريف عثمان**

لم يكد الرئيس الأميركي جوزيف بايدن، ينهي مقابلته الافتراضية مع الرئيس الصيني شي جينبنغ، في وقت متأخر من مساء يوم الإثنين الماضي، توقيت العاصمة الأميركية واشنطن، بعد يوم حافل بالنشاطات، شهد توقيعه على فاتورة بقيمة تتجاوز تريليون دولار لتجديد البنية التحتية، حتى طلب منه مساعدوه الخلود إلى النوم استعداداً للمهمة الشاقة المطلوب انجازها قبل نهاية الأسبوع، والتي تتعلق باختيار رئيس لبنك الاحتياط الفيدرالي لفترة السنوات الأربع القادمة، اعتباراً من شهر فبراير/ شباط القادم. ورغم تشابه الرؤى إلى حد كبير بين الرئيس الحالي جيرومي باول، ومنافسته لائل بريندرد، عضو مجلس محافظي البنك، حول قضية الساعة الخاصة بمعدل التضخم المرتفع الذي يضرب البلاد حالياً، وتوجهات معدل الفائدة خلال الشهور القادمة، لا يبدو بايدن مستعيناً للاختيار الأسهل بالمد لفترة جديدة للرئيس الحالي، الذي أثبت كفاءة عالية في حماية الأسواق من أزمة مالية كبيرة، بعد اجتياح وباء كورونا للولايات المتحدة، على الأقل حتى الآن.

وبخلاف الميل الدائم لدى قادة الحزب الديمقراطي لاختيار الكفاءات من الاقليات والنساء لتولي مناصب مهمة في الإدارة الأميركية، يضغط الأعضاء التقدميون بالحزب حالياً لاختيار بريندرد للمنصب، أملاً في تشديد القيود على المؤسسات المالية، وإعطاء المزيد من الأهمية للتعامل مع تهديد التغير المناخي، وهو الدور الذي عجز البنك بقيادته الحالية عن القيام به خلال الشهور العشرة الأخيرة، بينما كان لبريندرد خطة واضحة لتوجيه أكبر البنوك لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، كجزء من جهد أشمل لرصد المخاطر المحتملة على النظام المالي برمته.

وخلال عضويتها لمجلس محافظي البنك، امتنعت بريندرد عن التصويت في 23 مناسبة، تعبيراً عن رفضها للإجراءات الرامية لتخفيف القيود التي تم فرضها على البنوك الأميركية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وتبلغ بريندرد من العمر 59 عاماً، والتحقت بالبنك الفيدرالي بترشيح من الرئيس الأسبق باراك أوباما، الذي عملت في وزارة الخزانة في عهده، بالإضافة إلى سابق عملها كمستشار اقتصادي للرئيس الأسبق بيل كلينتون. ورغم توافقها في أغلب المواقف مع آراء رئيس البنك الحالي، أبدت بريندرد ميلاً لتأخير عملية إنقاص مشتريات البنك من السندات من مساء يوم الإثنين الماضي توقيت العاصمة الأميركية واشنطن، بسبب توقعها تراجع الضغوط التضخمية، التي سببتها القرارات الهادفة لمساعدة الاقتصاد الأميركي على استعادة نشاط ما قبل الجائحة، في وقت قريب. ويشيد أغلب من تابعوا عمل بريندرد بقدراتها الفائقة على التفكير خارج صندوق سياسات الاقتصاد الكلي المعتادة، وهو ما ظهر جلياً في مقاومتها لتوجه رئيسة البنك السابقة جانيت يالين في عام 2015 لرفع معدلات الفائدة على أموال البنك بعيداً عن نطاقه الصفري، بسبب ما توقعته بريندرد من آثار سلبية على نمو الاقتصاد الأميركي والعالمي، وعلى انخفاض معدل التضخم عن مستواه المستهدف من البنك، والمقدر باثنين بالمائة. وأثبتت السنوات التالية صحة وجهة نظر بريندرد، قبل أن يأتي ترامب ويضغط باتجاه تخفيض معدل الفائدة من جديد، ثم ليسحقه تماماً وباء كورونا.

وينسب لبريندرد الفضل في اقتراح سياسات التيسير الكمي، بما فيها شراء السندات من السوق الأميركية الثانوية لتحفيز الاقتصاد الأميركي، قبل أن تظهر غائمة الوباء في سماء أسواق العالم. وحالياً، تظهر بريندرد قلقاً تجاه تسرع البنك في عملية الإنقاص أكثر مما تظهره من احتمالات التأخر، خوفاً من الدخول في حالة ركود تضخمي، تضر الاقتصاد، وتقل معها الأدوات المتاحة لتدخل البنك.

وعلى مدار السنوات الأخيرة، كانت بريندرد العضو الأكثر تحمساً ضمن محافظي البنك لفكرة إصدار الدولار الرقمي، والأكثر تحذيراً من خطورة التأخر في وضع الضوابط الضرورية للتعامل في العملات الرقمية غير التابعة للبنوك المركزية. وفي شهر سبتمبر / أيلول الماضي، وبعد إعلان بنك الشعب الصيني إصدار عملته الرقمية، نُقل عن بريندرد قولها: «من الصعب جداً بالنسبة لي أن أتخيل أن الولايات المتحدة، ومع الأخذ في الاعتبار سيطرة الدولار على أغلب المدفوعات الدولية، لن تأتي إلى طاولة المفاوضات وفي جعبتها عملة رقمية صادرة عن البنك الفيدرالي».

أخبار

أسهم اليابان تغلق مرتفعة

ارتفع مؤشر نيكي الياباني أمس، بعدما اقتفت شركات صناعة الرقائق العملاقة خطى نظيراتها في الولايات المتحدة صعودا وارتفعت أسهم الطاقة عقب انتعاش أسعار النفط. لكن الخسائر التي مُنيت بها مجموعة سوفت بنك حدت من المكاسب للجلسة الثانية على التوالي. وتوقعت مجموعة علي بابا، وهي أكبر أصول مجموعة سوفت بنك، أول من أمس، أبطأ نمو في الإيرادات منذ طرح أسهمها للمرة الأولى في 2014.

وواصل المؤشر نيكي مكاسبه في الجلسة الصباحية ليغلق مرتفعا 0,50 بالمئة عند 29745,87 نقطة. وكان قطاع الطاقة هو الأفضل أداء إذ ارتفع 1,79 بالمئة. وبدأ المؤشر توبكس الأوسع نطاقا اليوم متمهلا لكنه اندفع للحاق بالركب في الجلسة المسائية وأغلق مرتفعا 0,44 بالمئة. كان سهم طوكيو إلكترون لصناعة الرقائق الأفضل أداء في مؤشر نيكي فزاد 3,65 بالمئة وأضاف سهم أدفنتست 1,56 بالمئة.

فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو يقفز 86%

قفز فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو (19 بلدا) بنسبة 86 بالمئة على أساس سنوي، سبتمبر/ أيلول الماضي، وسط تحسن صادرات الخدمات والسلع. وقال البنك المركزي الأوروبي في بيان، الجمعة، إن فائض الحساب الجاري بلغ 320 مليار يورو (361,6 مليار دولار) نهاية سبتمبر الماضي، من 172 مليار يورو (194,3 مليار دولار) قبل عام.

ووفقا للبيانات، فإن هذه الزيادة جاءت مدفوعة أساسا بالتحوّل في ميزان الخدمات من عجز قدره 41 مليار يورو (46,3 مليار دولار) في سبتمبر 2020، إلى فائض قدره 88 مليار يورو (99,4 مليار دولار) في سبتمبر 2021. وأيضا نتيجة فائض كبير للسلع، حيث ارتفع من 322 مليار يورو (363,8 مليار دولار) في سبتمبر 2020 إلى 350 مليار يورو (395,5 مليار دولار) في سبتمبر الماضي.

الليرة التركية تحوم قرب أدنى مستوى

عوّضت الليرة التركية خسائرها المبكرة أمس الجمعة بعد يوم من هبوطها نحو ستة بالمئة عندما خفض البنك المركزي تحت ضغط من الرئيس رجب طيب أردوغان بخفض أسعار الفائدة مرة أخرى.

وأشار إلى مزيد من التيسير النقدي حتى مع تزايد مخاطر التضخم. واستقرت الليرة عند 11,0850 للدولار في التعاملات الصباحية أمس، لكنها حومت قرب إغلاق أول من أمس، بعدما تراجعت إلى أكثر من 11,2 للدولار خلال الليل. وسجلت العملة التركية أدنى مستوى قياسي لها عند 11,3 للدولار، لتبلغ خسائرها هذا الأسبوع نحو 11,5 في المئة بعدما خفض البنك المركزي سعر الفائدة 100 نقطة أساس إلى 15 بالمئة.

العراق يتوقع ارتفاع إنتاج حقل القرنة 2

قالت وكالة الأنباء العراقية أمس الجمعة، نقلا عن وزير النفط إحسان عبد الجبار إن من المتوقع أن يصل إنتاج حقل القرنة 2 الى 800 ألف برميل يوميا بحلول عام 2027. ونسبت الوكالة إلى عبد الجبار قوله إن «مشروعا آخر سيتم العمل عليه من قبل شركة لوك أويل، وهو الرقعة الاستكشافية العاشرة وسيكون هناك إنتاج تجاري مبكر من هذه الرقعة». وأضاف أن الموقع الاستكشافي العاشر «سيكون من أهم عناصر الاستقرار في إمدادات النفط والغاز».